حركة الأحداث

إصدار إلكتروني، يهتم بمتابعة الأحداث الطارئة والمهمة إقليميًا ودوليًا، عبر وضع كل حدث في إطاره الحركي الخاص به، من حيث العوامل الممهدة له، وعناصره، واحتمالات تطوره، وقد بدأ المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط في نشر "حركة الأحداث" منذ عام ١٩٩٠، كأحد أقسام مجلة "أوراق الشرق الأوسط".

الإشراف العام

لواء. طارق عبد العظيم

الإشراف التنفيذي

لواء. أشرف لبيب

التحرير

أ. أحمد شعيشع

الإعداد

لواء. طارق عبد العظيم

الإخراج الفني

أ. سارة جمال

معلومات الاتصال:

العنوان: ١ ش قصر النيل - القاهرة - الدور الثاني.

التليفون: ٢٥٧٧٠٠٤١ - ٢٥٧٧٠٠٤٢ - ٢٥٧٦٣٨٦٦

فاكس: ٢٥٧٧٠٠٦٣

ص.ب: ١٨ باب اللوق - القاهرة - ١١٥١٣

البريد الإلكتروني: ncmes@ncmes.org

قرب برميل البارود:
الموقف الخليجي بعد أن سكتت المدافع بين إسرائيل وإيران

مقدمة:

أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" يوم ٢٤ يونيو ٢٠٢٥ التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وإيران وذلك بعد موجة جديدة من التصعيد الإقليمي، الذي بدأ بين إسرائيل وإيران يوم ١٣ يونيو ٢٠٢٥، وتدرجت حدته وفق ثلاث مراحل، لكل منها خطوطها الحمراء التي تتغير باستمرار، خاصةً مع دخول الولايات المتحدة على خط المواجهة وهجومها على إيران يوم ٢٢ يونيو، كذا هجوم الأخيرة على قطر يوم ٢٣ يونيو واستهداف «قاعدة العديد». ولقد جاء هذا التصعيد وسط موقف خليجي يعبر عن مصالحه في إطار ما يجري عربيًا وإقليميًا.

لواء. طارق عبد العظيم، رئيس المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

أولًا: السياقات الأولية:

اتخذت الولايات المتحدة مجموعة من التدابير لحماية بعثاتها الدبلوماسية في المنطقة، بما في ذلك بعض الدول الخليجية، وشملت هذه التدابير مغادرة الموظفين غير الأساسيين وأفراد عائلاتهم، فضلاً عن السماح لأفراد عائلات العسكريين الأمريكيين بالمغادرة مؤقتًا بسبب تصاعد التوترات في المنطقة، وعلى الرغم من النفي الأمريكي حينها لبعض التدابير (مثلما ورد في بيان السفارة الأمريكية في الكويت من أنها لم تجرِ أي تعديل على عدد موظفيها، وأنها تواصل عملها بشكل كامل) فإن حالة الاستنفار كانت من الوضوح بمكان أن تخطئه عين.

تباينت وتعددت أطر ودرجات التحرك الخليجي في هذا الوقت، حيث عقد قادة ومسئولو دول الخليج لقاءات مع نظرائهم الأجانب، وشاركوا في فعاليات دولية (منتدى أوسلو السنوي للسلام)، كما امتدت الاستجابة الخليجية لتشمل تحركات ومحادثات في إطار العلاقات الخليجية الأمريكية (لقاء وزير الخارجية البحريني "عبد اللطيف بن راشد الزياني" بالسفير الأمريكي في البحرين «ستيفن كريغ بوندي" يوم ١١ يونيو، ولقاء وزير الخارجية الإماراتي "عبد الله بن زايد" بوزير الخارجية الأمريكي "ماركو روبيو" في اليوم ذاته) أو العلاقات الخليجية الإيرانية (لقاء وزير الخارجية السعودي "فيصل بن فرحان" بوزير الخارجية الإيراني "عباس عراقجي" يوم ١١ يونيو) بل وحتى العلاقات الخليجية البينية (لقاء الرئيس الإماراتي الشيخ «محمد بن زايد» بوزير الخارجية القطري الشيخ "محمد بن عبد الرحمن بن جاسم" يوم ١٠ يونيو).

والمُلاحظ أن سلطنة عُمان كانت الأكثر حذرًا وهدوءًا قبل اندلاع التصعيد بشكل فعلي، خاصةً أنها كانت ترغب في حماية مسار المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، وكان مقررًا أن تُعقد جولة جديدة من المفاوضات، فضلاً عن تمتعها بأمان نسبي مقارنةً بباقي دول الخليج، تأسيسًا على علاقاتها المتقدمة والمميزة بإيران، فالأخيرة لن تخاطر بتقويض العلاقات بعُمان التي تمثل المسهل للمصالح الإيرانية في المنطقة منذ المقاطعة الخليجية لقطر، بل إن الاتفاقات التي أُبرمت بين عُمان وإيران خلال زيارة الرئيس الإيراني "مسعود بزشكيان" إلى الأولى، شملت مجالات ترتبط بالضرورة باستقرار العلاقات البينية، بل واستقرار عُمان نفسها.

ثانيًا: طبيعة التجاوب الخليجي:

دخل التصعيد مرحلته الأولى يوم ١٣ يونيو ٢٠٢٥ (قبل إعلان الرئيس الأمريكي عن توقف العمليات بين إسرائيل وإيران)، بهجوم إسرائيلي واسع على البنية التحتية العسكرية والنووية وقيادات الصف الأول والثاني في إيران، وهو ما استتبعه ردود إيرانية بالطائرات المُسيرة والصواريخ الاستراتيجية، وقد استمرت الهجمات المتبادلة مع اشتداد حدتها وصولاً إلى المرحلة الثانية من التصعيد بدخول الولايات المتحدة على خط المواجهة يوم ٢٢ يونيو ٢٠٢٥ بالهجوم على ثلاث مواقع نووية (فوردو ونطنز وأصفهان) تمثل العمود الفقري للبرنامج النووي الإيراني، فيما دخل التصعيد مرحلته الثالثة بعد يوم واحد، وذلك بالهجوم الإيراني على قاعدة "العديد" في قطر.

موقع فوردو النووي قبل وبعد الهجوم الأمريكي

وخلافًا لما هو معهود عنها، تخلت سلطنة عُمان عن خطابها السياسي والإعلامي الهادئ، ووجهت انتقادات حادة لإسرائيل بعد هجومها الأولي يوم ١٣ يونيو، وحملتها مسئولية إفشال المسار الدبلوماسي وجهود استئناف المفاوضات النووية بين إيران والولايات المتحدة، وتزامن هذا الموقف العُماني مع تحركات خليجية أخرى، تطورت باستمرار، وهدفت إلى التعامل المرن مع التصعيد بمراحله المختلفة، وتضمنت ما يلي:

- الالتزام برد فعل رسمي موحد، يقوم على إدانة الهجوم الإسرائيلي يوم ١٣ يونيو أو الهجوم الأمريكي يوم ٢٢ يونيو أو الهجوم الإيراني على قطر يوم ٢٣ يونيو، وذلك من منطلق مخالفة القواعد الدولية، ورفض استخدام القوة، وأهمية اللجوء إلى الحوار لتسوية الخلافات، كما أن التصعيد يعرقل جهود التهدئة، ويعرض أمن واستقرار المنطقة للخطر.

- الانخراط في مباحثات بهدف التهدئة وخفض التصعيد، وذلك بين الدول الخليجية وبعضها، وبين الدول الخليجية والأطراف الإقليمية بما فيها إيران، وبين الدول الخليجية والأطراف الدولية خاصةً الولايات المتحدة، وعلى الرغم من صعوبة نجاح جهود التهدئة، فإن الدول الخليجية قد تحركت وفق مبدأ أنه جهد يستحق العناء.
- سرعة التواصل مع المسئولين الإيرانيين لإظهار الدعم الخليجي لهم وذلك بعد ساعات قليلة من الهجوم الإسرائيلي يوم ١٣ يونيو (محادثات وزير الخارجي السعودي بنظيره الإيراني، واجتماع وزير الدولة القطري للشئون الخارجية "سلطان بن سعد المريخي" مع السفير الإيراني لدى الدوحة "علي صالح آبادي").
- الإعلان عن استعدادات طوارئ داخلية وتدابير احترازية، والتي شملت (في بعض الدول الخليجية) تحويل وإلغاء وإعادة جدولة بعض الرحلات الجوية، وانعقاد اجتماعات أمنية رفيعة المستوى، كذا رفع مستوى التأهب الأمني حول بعض المواقع الاستراتيجية مثل المنشآت النفطية، ودعوة المواطنين إلى تجنب الطرق الرئيسية وتطبيق نظام العمل عن بعد لبعض موظفي القطاع العام، وتجهيز ملاجئ داخل مجمع الوزارات ومخازن إضافية.
- تنشيط الجهات الخليجية المعنية بالأمان النووي (مثل: مركز مجلس التعاون الخليجي لإدارة حالات الطوارئ التابع للأمانة العامة للمجلس، وهيئة الرقابة النووية والإشعاعية في السعودية)، بهدف المتابعة الدورية والرصد والإنذار المبكر فيما يتعلق بمخاطر التلوث الإشعاعي والنووي.
- تبني مقاربة معتدلة في التعامل مع إيران، حيث أعلنت السعودية تسهيل كافة احتياجات الحجاج الإيرانيين وتوفير جميع الخدمات لهم حتى تتهيأ الظروف لعودتهم إلى بلادهم، مع الحرص على إظهار أن هذه الجهود السعودية قد جاءت بتوجيه من الملك "سلمان بن عبد العزيز" نفسه، في دلالة واضحة على حرص السعودية إظهار دعمها لإيران على أعلى المستويات السياسية.
- عقد الاجتماع الأول للجنة العليا للتمرين التعبوي المشترك للأجهزة الأمنية بالدول الخليجية يوم ٢٤ يونيو، والذي ستستضيفه قطر عام ٢٠٢٦، ويهدف إلى تعزيز التنسيق الأمني والتعاون المشترك بين الدول الخليجية، ورفع جاهزية وكفاءة أجهزتها الأمنية، وقد مثل انعقاد هذا الاجتماع وتوقيته رسالة تضامن خليجية إضافية مع قطر، وتُضاف إلى مظاهر التضامن الأخرى التي أبدتها دول الخليج بعد استهداف قاعدة العديد.

ثالثًا: موقف خليجي منضبط:

اندلع التصعيد في المنطقة وفي خلفية التفكير الخليجي ثلاث حقائق رئيسة، الأولى: أنه حتى الضرر الطفيف غير مقبول بالنسبة لها، الثانية: أنه لا يمكنها تغيير الحقائق الجغرافية، وأن أقدراها قد وضعتها قُرب برميل البارود، الثالثة: أنه لا يمكنها السماح باستخدام أراضيها في الهجوم على إيران، لأنه سرٌ لا يمكن حفظه بشكل جيد، وبالتالي فإنه من المنطقي أن تُظهر موقف النأي بالنفس عن مسار التصعيد.

وقد انعكست هذه الحقائق وحالة التصعيد غير المسبوق والمتغيرات الإقليمية الجديدة على طبيعة المخاوف والمخاطر الخليجية، والتي يكمن أبرزها فيما يلي:

- عدم اقتصار القتال والضربات المتبادلة بين أطراف التصعيد، حيث امتد بنك الأهداف إلى الأراضي الخليجية نفسها باستهداف قطر، الأمر الذي قد يرجع – جزئيًا – إلى وجود حالة من الضبابية في منظومة صنع القرار العسكري والأمني الإيراني في الوقت الراهن نتيجة استهداف قيادات الصف الأول والثاني، وبالتالي فإن استقرار إيران أصبحت مشكلة – وربما أولوية – خليجية.
- كان التصور المطروح احتمال اندلاع تصعيد يؤدي إلى تقويض الاستقرار في المياه الخليجية بما يعطل الجهود التنموية الوطنية، والتأثير السلبي السريع على بعض القطاعات الاقتصادية مثل السياحة والنفط والخدمات اللوجستية، حيث أن انفلات الأوضاع الإقليمية وتحقق سيناريو اشتعال منطقة الخليج العربي وتحديدًا مضيق هرمز، سيعطل نسبة كبيرة من صادرات الطاقة، فضلاً عن توقف العمل بحقول النفط والغاز البحرية كإجراء وقائي.

- تبني الدول الخليجية جزءًا كبيرًا من سمعتها كوجهة سياحية وكمقر إقليمي للشركات الدولية وريادة الأعمال وجذب الاستثمارات على استقرارها الداخلي، وأمنها الوطني في مواجهة التقلبات الإقليمية وحالة السيولة الأمنية، وهو الأمر الذي يعني أن استهدافها (سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة) سيتسبب بأضرار كبيرة.

- الإدراك الخليجي بأن الأذرع الإيرانية (خاصةً في العراق) لا تزال في حالة كمون، ولا تزال تحتفظ بقوتها، وبالتالي فقد ظهرت في سياق التصعيد الذي جرى مخاوف من إعادة تنشيطها مرة أخرى بما يؤثر بالسلب على حالة الاستقرار الإقليمي.
- احتمال تزايد مخاطر تعرض الدول الخليجية لحوادث تلوث نووي وإشعاعي مستقبلاً، خاصةً مع تركيز الهجمات الإسرائيلية والأمريكية على استهداف العديد من المنشآت النووية الإيرانية، وبالرغم من اقتصار الهجمات على المنشآت – لم يتم التأكد بعد من مدى تأثير هذه الهجمات على القدرات النووية الكلية لإيران – التي لم ينتج عنها سوى تلوث محدود جرى احتوائه سريعًا، فإن الدولة الخليجية كانت تتخوف من توسيع بنك الأهداف ليشمل مفاعل بوشهر النووي (يطل على الخليج العربي) الذي يحتوي على وقود نووي في حالة انشطار، ويؤدي تدميره إلى كارثة بيئية ستتجاوز حدود إيران وستصل إلى الدول الخليجية القريبة.
- استمرار المخاوف التي طُرحت قبل توقف المواجهات بتدخل أمريكي مباشر الخاصة بنجاح إسرائيل في إسقاط النظام في إيران، فحدوث هذ الأمر يعني ببساطة انطلاق موجة جديدة من عدم الاستقرار الإقليمي، كما سيمنح فرصةً لإسرائيل لتعزيز هيمنتها الإقليمية وتحويل توزان القوى في المنطقة لصالحها.

إزاء هذه المقاربة الخليجية في التعامل مع الموقف حتى ٢٢ يونيو، فقد تمثل رد الفعل الإيراني على الضربات الإسرائيلية والأمريكية في تنفيذ سلسلة من الهجمات باستخدام المُسيرات والصواريخ الباليستية ضد إسرائيل، دون أن يتم استهداف أي قواعد وأصول عسكرية أمريكية في الدول الخليجية، حيث حرصت إيران على عدم تدهور علاقتها بالدول الخليجية، ذلك أنها كانت ترغب في استمرار حالة التضامن الخليجي معها في مواجهة الهجمات الأمريكية والإسرائيلية، كذا إدراك الجانب الإيراني أنه لم يتم توظيف الأراضي الخليجية في الهجمات التي تتعرض لها، وبالتالي فإنه لا يوجد سبب ومبرر قوي لاستهداف الأراضي الخليجية.

وقد تغيرت هذه المعادلة باستهداف قطر في ٢٣ يونيو، ومع ذلك فقد ظل الحرص الإيراني على العلاقات بالجانب الخليجي أولوية قصوى، وهو ما ظهر من خلال **أمرين رئيسيين**، الأول: التأكيد الإيراني الرسمي على أن الهجوم الصاروخي على قطر يخلو من أي تهديد أو خطر على قطر وشعبها، مع وصف قطر بأنها دولة صديقة" و"شقيقة"، بل ووصل الأمر إلى اعتذار الرئيس الإيراني "مسعود بزشكيان" إلى أمير قطر

الشيخ "تميم بن حمد". الثاني: حرص إيران على تجنب وقوع خسائر في الأرواح، من خلال التنسيق المُسبق مع قطر والولايات المتحدة، حيث كانتا على علم بالهجوم الإيراني قبل وقوعه، كما أن الهجوم نفسه لم يكن بقوة تدميرية هائلة، الأمر الذي يفسر سهولة اعتراض الصواريخ الإيرانية المستخدمة في الهجوم، بل إن الصاروخ الوحيد الذي لم يتم اعتراضه لم يُسفر عن وقوع خسائر.

رابعًا: المسارات المحتملة:

- السعي الخليجي نحو تعزيز قدرات مواجهة التلوث النووي والإشعاعي، الذي كان بعيدًا عن رادار اهتماماتها، وتعاملت معه باعتباره أولوية مؤجلة، حيث يُتوقع تزايد اهتمام الدول الخليجية بوضع أسس وأطر محددة للتعاون البيني في ملف الأمان النووي، مع تعزيز دور مركز مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإدارة حالات الطوارئ من أجل تطوير قدرات الرصد والإنذار المبكر.
- تنامي الاهتمام بالحفاظ على برنامج متماسك وواقعي لتعزيز العلاقات بإيران، والمضي قدمًا في تنفيذه حتى وإن كان بوتيرة بطيئة، وربما يمتد الأمر إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية كمسار موازٍ في حال توتر العلاقات السياسية أو اندلاع موجة جديدة من التصعيد الإقليمي.

- الاستثمار الخليجي في الوساطة وجهود خفض التصعيد، حيث يتماشى ذلك مع سياسات دول الخليج التي تقوم على القيام بأدوار الوساطة في الأزمات الإقليمية والدولية المُلحة، حيث يجنبها – نسبيًا – أي ردود فعل إيرانية انتقامية في أي تصعيد مستقبلاً.
- تزايد الاهتمام الخليجي بتعزيز القدرات السيبرانية، خاصةً أن التصعيد الإسرائيلي الإيراني قد شهد توظيفًا كبيرًا لأدوات الحرب السيبرانية بصورة غير مسبوقة، إلى جانب أساليب المواجهة العسكرية التقليدية، وبما شمل الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية للقطاعات الحيوية.
- البحث عن بنية خليجية أمنية موحدة ومستقلة، فعلى الرغم من أهمية العامل الأمريكي كذا شبكة التحالفات والترتيبات الأمنية التي تنخرط فيها الدول الخليجية، فإن الهجوم الإيراني على قطر قد كشف بوضوح عن أهمية بناء قدرات خليجية مستقلة، سواء بترتيب أمني جديد أو بتعزيز قدرات الأطر المؤسسية القائمة (قوات درع الجزيرة) خاصةً مع تزايد الانفاق الدفاعي للدول الخليجية، وتطور قدراتها العسكرية، وتعدد صفقات التسلح.

ختامًا، نُشير إلى أن توقف المواجهات الإسرائيلية الإيرانية بتدخل أمريكي مباشر يدفع بضرورة تحسب الدول العربية، والخليج على وجه الخصوص، عبر مراجعة مجمل السياسات الراهنة تجاه التطورات المحتملة من قبل الأطراف الرئيسية (إسرائيل وإيران)، إضافةً إلى التأكيد على المفهوم الخاص بأمن الخليج لمواجهة أي تحديات أو مخاطر واردة على استقرار الخليج، في ظل تداخل السياسات والمصالح الإقليمية والدولية.